مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

حذف الأصفار من الدينار العراقي
بين الجاهزية الفنية والمتطلبات الاقتصادية

د. محمد هاشم حلو

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص التنفيذي

تناقش هذه الورقة مدى ملاءمة الظروف الاقتصادية والفنية لإعادة تقييم العملة عبر مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي، وعلى الرغم من أنَّ المشروع يحقق مزايا فنية ولوجستية واضحة – مثل تسهيل المعاملات الحسابية، وخفض كلفة طباعة ونقل العملات، وتخفيف العبء المحاسبي على النظام المصرفي – فإنَّ التحليل الشامل لمقومات الاقتصاد العراقي يُشير إلى أنَّ العراق لا يمتلك حالياً الشروط الأساسية اللازمة لضمان نجاح هذه الخطوة.

إنَّ عملية حذف الأصفار هي إصلاح نقدي يتطلب بيئة مستقرة كلياً لضمان عدم حدوث تداعيات عكسية. وفي ظل المستويات الراهنة من الريعية العالية للاقتصاد العراقي، وانكشاف الموازنة على تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وضغوط الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي، إضافة إلى ضعف الشمول المالي، فإنَّ الإقدام على هذه الخطوة ينتج عنها تكاليف لوجستية كبيرة دون تحقيق غاياتها المرجوة.

تخلص الورقة إلى أنَّ الأولوية السياساتية في الوقت الحاضر يجب أن توجه نحو معالجة الاختلالات الهيكلية وتنويع الاقتصاد وتطوير البنية المصرفية بدلاً من الذهاب نحو خيار حذف الأصفار في المدى القريب.

المقدمة والإطار العام

يمتد جدل حذف الأصفار في العراق إلى أكثر من عقدين من الزمان، وتحديداً منذ التغيرات التي شهدها النظام النقدي والمالي بعد عام 2003، إذ ورث الاقتصاد العراقي تركة نقدية ثقيلة تمثلت في التضخم الجامح وتدهور القوة الشرائية للدينار خلال عقد التسعينيات نتيجة الحصار الاقتصادي والتوسع في التمويل بالعجز. وأدّى إصدار الطبعة

الجديدة من الدينار العراقي 2003 إلى ثبات شكل الفئات النقدية، لكنه أبقى أعداداً متزايدة من الأصفار لتغطية القيم الاسمية للمعاملات اليومية.

وتجلت دوافع البنك المركزي العراقي في طرح مشروع إحلال العملة وحذف ثلاثة أصفار في مجموعة من الاعتبارات، ومنها تسهيل المعاملات الحسابية والمصرفية، إذ إنَّ اختصار الأرقام في القوائم المالية، الموازنة العامة، التصريحات الضريبية، يقلل من احتمالات الأخطاء البشرية والتقنية أثناء إدخال البيانات. بالإضافة إلى تقليل حجم وتكلفة الكتلة النقدية المتداولة، مما يقلل من تكاليف العد والفرز، النقل والتخزين، والتلف، إلى جانب تقليل كلفة إعادة الطباعة الدورية.

وتكمن الإشكالية الرئيسة في وجود نظرتين متباينتين لمشروع حذف الأصفار، وتتمثل في المنظور الفني والذي ينظر إلى حذف الأصفار كعملية محايدة نقدياً تقتصر على تعديل القيم الاسمية للأصول والأسعار بنسبة ثابتة دون المساس بالقيمة الحقيقية للدخل والثروة. بينما يرى المنظور الهيكلي أنَّ حذف الأصفار ليس مجرد حدث لوجستي أو محاسبي عابر، بل هو إصلاح نقدي يتفاعل مباشرة مع سلوك المتعاملين، وتوقعات التضخم، ومستويات الثقة بالمؤسسات.

وتتضاعف خطورة الإشكالية عند محاولة تطبيق هذا الإجراء الفني في بيئة اقتصادية تتسم بالهشاشة وتواجه اختلالات هيكلية مزمنة. فالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، والانكشاف على الأسواق الخارجية، وتذبذب سعر الصرف بين السوقين الرسمية وغير الرسمية، جميعها قد تحوّل هذا الإجراء المحايد نظرياً إلى عامل لتوليد التضخم وإرباك الأسواق، مما يؤدي إلى نتائج عكسية تماماً.

وتستند هذه الورقة إلى فرضية مفادها: إنَّ نجاح عملية حذف الأصفار لا يتوقف

على الجاهزية الفنية واللوجستية للبنك المركزي العراقي، بل يقتضي بالضرورة توفر بيئة اقتصاد كلي تتمتع بالاستقرار والتنوع الهيكلي، وشروط مؤسسية ونقدية محددة غير متوفرة في الاقتصاد العراقي الراهن؛ الأمر الذي يجعل الإقدام على إنفاذ هذا المشروع في الوقت الحالي مخاطرة غير محسوبة تترتب عليها تكاليف اقتصادية واجتماعية تفوق المنافع المفترضة من تلك العملية.

محددات التطبيق: الشروط الاقتصادية غير المتحققة في العراق

يمثل حذف الأصفار من العملة إجراءً نقدياً يغير القيم الاسمية للأصول والأسعار دون أن يؤثر – في حالته النظرية – على القيمة الحقيقية للكتلة النقدية أو القوة الشرائية للدخل. غير أنَّ هذه الحيادية النظرية تظل مشروطة بتوفر بيئة اقتصاد كلي تتميز بالاستقرار والتوازن الهيكلي.

وفي الحالة العراقية يُظهر التحليل المالي والنقدي أنَّ الأساسيات الاقتصادية الراهنة تُعاني من اختلالات جوهرية تجعل الإقدام على هذا المشروع في الوقت الحاضر محفوفاً بالمخاطر، ومفتقراً للشروط الموضوعية لنجاحه، وفيما يلي تفصيل لأهم هذه الشروط غير المتحققة:

1) غياب الاستقرار النقدي وضبط أسعار الصرف

تستلزم عمليات الإصلاح النقدي وجود استقرار سعري يعكس التوازن الحقيقي في الأسواق المالية إضافة إلى معدلات تضخم منخفضة ومسيطر عليها لفترات زمنية ممتدة. إنَّ اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي المتداول في الأسواق المحلية والبالغة بحدود (17.5%) وهي أعلى من النسبة المعيارية البالغة (2±%)، واستمرار اتساع هذه الفجوة يولد حالة من عدم اليقين لدى المتعاملين، ويعكس

قيوداً هيكلية في امتثال المدفوعات والوصول إلى النافذة الرسمية للعملة الأجنبية، وفي ظل حالة عدم الاستقرار هذه، فإنَّ طرح فئات جديدة بحذف الأصفار سيؤدي إلى إرباك آليات التسعير، حيث سيعمد التجار إلى تقويم الأسعار وفقاً لسعر الصرف غير الرسمي الأعلى، مما يلغي الغاية الفنية من تعديل الفئات.

بالإضافة إلى ذلك يُعدُّ التضخم النفسي من أبرز المخاطر المرافقة لعملية حذف الأصفار في الدول ذات البيئات الرقابية الهشة. عند حذف ثلاثة أصفار، يميل التجار والشركات إلى تقريب الأسعار إلى أرقام صحيحة أعلى (Rounding UP) عند تحويل القيم من الدينار القديم إلى الدينار الجديد. في ظل غياب الأجهزة الرقابية الفعالة ومحدودية المنافسة في السوق العراقية، سيتحول هذا التقريب إلى موجة تضخمية تتحملها الطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل.

2) الريعية العالية والهشاشة أمام الصدمات الخارجية

يُشترط في النجاح التاريخي لعمليات حذف الأصفار وجود اقتصاد متنوع ومحمي بقاعدة إنتاجية حقيقية تقيهِ من الصدمات الخارجية، تعتمد المالية العامة في العراق بحدود (90%) على الإيرادات النفطية، إنَّ هذا الانكشاف المالي يجعل السيولة المحلية رهينة أسعار النفط العالمية. وحين ترتبط قيمة العملة المحلية بسلعة واحدة شديدة التذبذب، فإنَّ حذف الأصفار لا يمنح الدينار مناعة ضد التراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يهدد بعودة التضخم وتآكل العملة الجديدة سريعاً كما حدث في تجارب دولية مثل التجربة الفنزويلية على سبيل المثال.

كما يعاني القطاع الحقيقي (الصناعي والزراعي) من ضعف هيكلي حاد، مما يجعل البلاد مستورداً صافياً لغالبية السلع الاستهلاكية والوسيطة. هذا الاعتماد يربط التضخم المحلي بالأسعار العالمية وسعر صرف العملة الأجنبية مباشرة. وبما أنَّ حذف الأصفار إجراء

داخلي محض، فإنه لن يمتلك أيَّ تأثير على تكلفة الاستيراد الحقيقية، بل قد يزيد من الضغط على الطلب على الدولار الأمريكي لو تحسب المستهلكون للتغيير كإشارة لضعف المرونة التشغيلية. وكما يظهر الشكل (1) فإنَّ هشاشة البنية الاقتصادية تتسبب في انتقال الصدمات النفطية مباشرة إلى القوة الشرائية للعملة، الأمر الذي يجعل تعديل القيم الاسمية (حذف الاصفار) إجراءً مكشوفاً أمام التقلبات السعرية العالمية في ظل غياب قاعدة إنتاجية محلية.

شكل (1) آلية انكشاف الدينار العراقي أمام الصدمات الخارجية

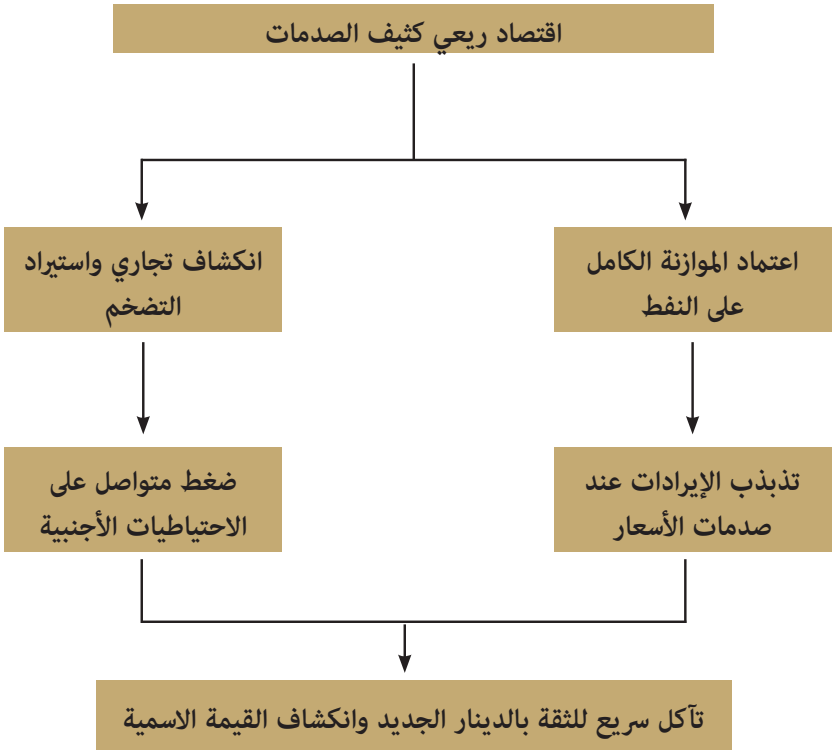

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما تقدم.

3) ضعف الشمول المالي والبنية التحتية المصرفية

تتطلب عملية التحول النقدي سلاسة تنظيمية وقدرة على استيعاب الكتلة النقدية من خلال القنوات المصرفية والمدفوعات الإلكترونية، إذ تتسم المعاملات اليومية في العراق بغلبة التعامل بالنقد الورقي، واكتناز العملة خارج الجهاز المصرفي. إنَّ انخفاض معدلات الثقة بالمؤسسات المصرفية يعني أنَّ سحب الفئات القديمة وضخ الفئات الجديدة سيتطلب عمليات لوجستية بالغة التعقيد ومرتفعة التكاليف، كما سيولد حالة من الهلع والاستبدال العشوائي للعملات لدى الجمهور.

وعلى الرغم من جهود التحول الرقمي وأتمتة الجباية، فإنَّ البنية التحتية المالية لا تزال في مراحل تطوير متدرجة، إنَّ غياب منظومة دفع إلكتروني متكاملة ومستقرة تغطي كافة المعاملات التجارية الصغيرة والكبيرة يقلل من نجاح حذف الأصفار؛ إذ إنَّ الهدف الأساسي منه هو اختصار القيود المحاسبية، وهي مهمة يستطيع الدفع الرقمي تحقيقها تلقائياً دون الحاجة لإعادة طباعة العملة وإحداث إرباك في الشارع.

4) كلفة التحول اللوجستي لعملية حذف الأصفار

بعيداً عن الأبعاد النقدية، يترتب على مشروع حذف الأصفار تكاليف مباشرة تتطلب جاهزية مؤسسية غير متوفرة في الوقت الحاضر، إذ إنَّ إعادة تصميم وطباعة واستيراد الفئات النقدية الجديدة، إلى جانب تكاليف نقل وإتلاف الكتلة النقدية المتداولة حالياً والتي تبلغ بحدود (92,559) مليار دينار، ومع ضرورة تحديث كافة البرامج المحاسبية والنظم المصرفية وقواعد البيانات في القطاعين العام والخاص لتتلاءم مع القيم الاسمية الجديدة، وهو ما يمثل عبئاً تنظيمياً وتكلفة مالية على المؤسسات.

إنَّ الشروط الموضوعية لنجاح حذف الأصفار لا تكمن في الجاهزية الفنية للبنك المركزي العراقي لطبع فئات جديدة فحسب، بل في مدى استقرار واستدامة البيئة المالية والاقتصادية الكلية، وفي ظل استمرار الفجوة في سعر الصرف، والاعتماد الريعي المفرط على النفط، وضعف القطاع المصرفي، فإنَّ تنفيذ مشروع حذف الأصفار يمثل معالجة ظاهرية للأعراض بدلاً من علاج الأسباب، ويحمل في طياته مخاطر إرباك الأسواق وتعميق مشكلات الاستقرار النقدي.

البديل السياساتي المقترح: التأجيل المشروط الموجه بإصلاحات هيكلية

يقوم هذا الخيار على قرار سياساتي يعلن فيه البنك المركزي العراقي إرجاء تطبيق مشروع حذف الأصفار، مع ربط أي إمكانية لتطبيقه ببدء حزمة إصلاحات هيكلية وتحقيق مجموعة مؤشرات استقرار كلي ملموسة، وينتج عن الذهاب نحو هذا الخيار مجموعة من المزايا، وهي:

- حماية الاستقرار النقدي الراهن وحرمان المضاربين من أوراق التكسب النفسي.
- توجيه الجهد التنظيمي للبنك المركزي والحكومة نحو الإصلاحات الجوهرية (الشمول المالي، استقرار سعر الصرف، وتوسيع المدفوعات الرقمية).
- إرسال رسالة إيجابية ومطمئنة للأسواق والمؤسسات المالية الدولية بانتهاج العراق سياسة نقدية حذرة ورشيدة.

ويتطلب هذا الخيار التزام كامل بين السلطتين النقدية والمالية بالإعلان الشفاف عن مؤشرات الجاهزية الوطنية التي تمثل البوابة الحصرية لإعادة فتح الملف. وبناءً على التقييم التحليلي لشروط الاقتصاد العراقي، تقدم الورقة خريطة طريق متدرجة ومحددة السلطات والإجراءات، وهي كالآتي:

أولاً: توصيات موجهة إلى البنك المركزي العراقي (السلطة النقدية)

1. إصدار بيان رسمي وحاسم للتأجيل: الإعلان بشفافية عن تأجيل مشروع حذف الأصفار في المدى القريب والمتوسط، لقطع الطريق على الشائعات والتكهنات التي تستغلها الأسواق غير الرسمية.

2. اعتماد معايير الجاهزية النقدية كشرط مسبق: الإعلان بوضوح أنَّ إعادة طرح المشروع مرهونة بتحقيق المؤشرات التالية متجمعة لمدة (4) سنوات على الأقل:

- تضيق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي إلى مستويات لا تتجاوز (2%).
- الحفاظ على معدل تضخم سنوي أحادي الرقم واستقراره عند مستويات دون (3%).
- ارتفــاع نسبة الشمول المالي وتغطية المدفوعات الرقمية للخدمات والمعاملات للتجاوز (60%).
- امتلاك رصيد احتياطي أجنبي يتجاوز تغطية استيرادات (9) أشهر في ظل صدمات أسعار النفط.

3. تسريع عملية التحول الرقمي والدفع الإلكتروني: التركيز على إحلال أدوات الدفع الرقمي (بطاقات، محافظ، بوابات دفع) كبديل فني يغني عن الحاجة لطباعة عملات جديدة، ويختصر التعاملات الحسابية الكبيرة تلقائياً دون إحداث صدمة نقدية.

ثانياً: توصيات موجهة إلى وزارة المالية (السلطة المالية)

1. **تحديث وتوحيد الأنظمة المحاسبية:** إسناد عمليات التبسيط المحاسبي وقراءة الأرقام الكبيرة في الموازنات والتقارير المالية إلى البرمجيات الرقمية الحديثة داخل مؤسسات الدولة، بدلاً من انتهاز حل حذف الأصفار من العملة.

2. **ترشيد الإنفاق العام وتقليل الريعية:** العمل على تقليل الانكشاف المالي على الإيرادات النفطية، وضبط العجز التشغيلي في الموازنات العامة لضمان عدم لجوء الدولة مستقبلاً إلى التمويل بالعجز.

خاتمة:

تخلص هذه الورقة إلى أنَّ مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي- وإن كان يمتلك مبررات تنظيمية ولوجستية محددة تتصل بتسهيل المعاملات واختصار القيود الحسابية - لا يمكن التعاطي معه كإجراء فني معزول أو خيار محايد في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة.

إنَّ استمرار الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي، والاعتماد المفرط على الريع النفطي، وضعف الشمول المالي والبنية المصرفية، يجعل الإقدام على هذا المشروع في المدى القريب مخاطرة غير محسوبة؛ إذ سيعرض الاقتصاد لموجات من التضخم، ويُربك الأسواق، ويبدد الموارد في طباعة واستبدال الكتلة النقدية دون معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

إنَّ الأولويات السياساتية للسياسة النقدية والمالية في العراق يجب أنْ تنصرف بوضوح نحو استكمال مقومات الاستقرار الكلي من خلال ضبط الفجوة في سعر الصرف، وتعزيز الشمول المالي عبر توسيع شبكات الدفع الإلكتروني - والتي تحقق الغايات الفنية

لحذف الأصفار تلقائياً ودون صدمات - فضلاً عن تحفيز القطاعات الإنتاجية الحقيقية لتقليل الانكشاف على الخارج.

وبناءً عليه، يظل خيار التأجيل المشروط بأسقف ومؤشرات أداء كلي ملموسة هو الخيار الأكثر رشداً وحصافة لحماية الثقة بالعملة الوطنية وضمان سلامة النظام النقدي العراقي.

هوية البحث

- **الباحث:** د. محمد هاشم حلو - باحث مهتم بقضايا السياسات المالية والنقدية
- **الموضوع:** حذف الأصفار من الدينار العراقي.. بين الجاهزية الفنية والمتطلبات الاقتصادية
- **تأريخ النشر:** آب - اغسطس 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org